

مصر والقضية القبرصية

١٩٥٢-١٩٦٠

د/ محمد محمود محمود حمد الدودانى

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة دمياط

مصر والقضية القبرصية

١٩٥٢-١٩٦٠

د/ محمد الدودانى

مقدمة :

لم تضع قيادة ثورة يولية ١٩٥٢ م فى مصر هدف القضاء على الاستعمار من بين أهدافها الستة ليطبق داخل حدود مصر فقط ، وإنما امتد ليشمل كل بقعة من شأنها أن تمثل خطراً على أمن مصر القومى ، فكانت قبرص تمثل إحدى هذه البقاع حيث كانت ثانى أكبر قاعدة عسكرية بريطانية فى منطقة الشرق الأوسط بعد قاعدة قناة السويس، وزادت خطورتها بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا فى أكتوبر ١٩٥٤ م ، حيث نقلت بريطانيا أسلحتها المختلفة إلى قبرص ، لتكون القاعدة البريطانية الوحيدة فى شرق البحر المتوسط ، وتبلور خطر قبرص كقاعدة بريطانية إبان حرب السويس عام ١٩٥٦ م .

وكان لزاماً على قادة الثورة فى مصر أن يعملوا على مساندة قبرص للتخلص من الاحتلال البريطانى، لذا ساعدت الحركة التحررية القبرصية فيما تصبو إليه من جلاء بريطانيا عن أراضيها و تحقيق الأنوسس Inossus (أى ضم قبرص لليونان)، ثم حق الجزيرة فى تقرير مصيرها ، ووقفت ضد المطالب التركية بتقسيم الجزيرة بين القبارصة الأتراك (الأقلية) ، والقبارصة اليونانيين (الأغلبية) نظراً لعلاقات تركيا الودية مع إسرائيل، وفى الوقت ذاته كانت مصر ترتبط بعلاقات طيبة مع اليونان ، وقد ظهر ذلك بجلاء إبان أزمة السويس ١٩٥٦ .

تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات محاولة الوصول إلى إجابات محددة لها
يمكن أن نُعدها أهدافاً أساسية لما تطمح الدراسة إليه :

١- ماهى دوافع التأييد المصرى لقبرص ؟

- ٢- ما الآليات التي انتهجتها قيادة مصر للمساهمة في تحرير قبرص ؟
- ٣- هل كانت حرب السويس علامة فارقة في زيادة التأييد المصرى لتحرير قبرص ؟
- ٤- هل رحبت مصر باتفاقيتى زيورخ ولندن ١٩٥٩ ودستور قبرص ١٩٦٠ ؟
- ولقد وقع الاختيار على عام ١٩٥٢ باعتباره بداية للدراسة نظراً لأنه العام الذى قامت فيه ثورة يولية ١٩٥٢ فى مصر ، كما وقع الاختيار على عام ١٩٦٠ باعتباره كنهاية للدراسة لأنه العام الذى استقلت فيه قبرص عن بريطانيا .
- وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة وثائقية متمثلة فى وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السرى الجديد ، أرشيف الدول) والمحفوظة بدار الوثائق القومية ووثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office F.O والمحفوظة بدار الوثائق القومية أيضاً ، وكذا وثائق وزارة الخارجية الأمريكية تحت عنوان : The US Department of State ,Confidential ,Central Files, Box 3593 , Egypt 1955 - 1959, foreign affairs , Reel 1 of 7 التى حصل عليها الباحث من الأستاذ الدكتور مجدى السيد حشيش - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب جامعة المنصورة - ، فضلا عن الوثائق المنشورة العربية والأجنبية، وكذا المراجع العربية والأجنبية والدوريات العربية والأجنبية.

١- دوافع الدعم المصرى للقضية القبرصية :

منذ افتتاح قناة السويس ممراً للملاحة العالمية فى عام ١٨٦٩م، أضحت من أهم عوامل الصراع بين بريطانيا وفرنسا فى المنطقة العربية والدول المجاورة لها تأسيساً على أن من يملك السيطرة على قناة السويس، فإنه يَبْسُط نفوذه والسيطرة على مستعمراته فى كل من آسيا وأفريقية.

وقد شكَّلت قناة السويس بالنسبة لبريطانيا أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، إضافة إلى أهميتها العسكرية؛ إذ كانت ممراً مائياً إلى مستعمراتها فى الهند تُرسل عن طريقه القوات والنجادات العسكرية إلى هذه المستعمرات ليس بهدف الدفاع عنها فحسب، بل بقصد زيادة توسعها فى قارتى آسيا وأفريقية^(١).

وفى سبيل تحقيق بريطانيا لهدفها فى السيطرة على قناة السويس عملت على امتلاك جزيرة قبرص التى استطاعت الحصول عليها من الدولة العثمانية بعد اتفاقية بين الطرفين عُرفت باسم (ميثاق قبرص)، وذلك فى الخامس عشر من يولية ١٨٧٨^(٢)، ويُشير البعض إلى أن السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦-١٩٠٩) تنازل عنها لبريطانيا لقاء ثمن مقداره ٩٢٧٩٩ ليرة ذهباً^(٣)، وأيا كانت الطريقة التى حصلت من خلالها بريطانيا على الجزيرة، فقد تولت مهمة الدفاع عن الدولة العثمانية وشرق البحر الأبيض المتوسط، وكانت بريطانيا تهدف من وراء حصولها على قبرص اتخاذها قاعدة لشن هجوم عسكري على قناة السويس واحتلالها، إذا دعت الضرورة لذلك.

وحين انعقد مؤتمر برلين ١٨٧٨ نتيجة للصراع الدولى الأوروبى صممت بريطانيا على ضرورة احتلال قناة السويس مهما كلفها ذلك الأمر من ثمن^(٤).

استطاعت بريطانيا فى ١٨٨٢ تحقيق هدفها المنشود فاحتلت مصر، وأصبحت قناة السويس فى قبضتها. وبذلك تكون قد سيطرت على أهم المراكز الاستراتيجية العالمية آنذاك ومنها قناة السويس وجزيرة قبرص معاً^(٥).

حولت بريطانيا جزيرة قبرص إلى قاعدة عسكرية فى ١٩٣٥، وبخاصة بعد احتلال إيطاليا للحبشة وظهور نواياها العدوانية فى منطقة الشرق الأوسط، وقد لعبت قبرص دوراً مهماً إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) لصالح بريطانيا ضد عمليات دول المحور فى شمال شرق البحر المتوسط، كما كان لقبرص أهمية كبيرة فى حماية نهايات خطوط البترول فى حيفا وطرابلس طوال فترة الحرب^(٦).

تزامنت فعاليات الحركة الوطنية فى قبرص واشتدت مع نظيرتها فى البلاد العربية وبخاصة مصر، فكانت بريطانيا هى العدو الأول لهما؛ لذا كانا يسعيان لإجلائها عن الأراضى التى تحتلها وخاصة فى مصر، وهذا ما عملت على تحقيقه ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ فى مصر.

وكانت قبرص هى الأخرى تُناضل فى سبيل تقرير مصيرها، وتحرير أراضيها من الاحتلال البريطانى^(٧).

ثمة دوافع جعلت مصر تقف بجوار قبرص وشعبها بشقيه اليونانى ذى الأغلبية والشق الآخر الذى تُمثله الأقلية التركية فى سبيل حق سكان الجزيرة فى تقرير مصيرها واستبعاد أمر تقسيمها بين الأتراك واليونانيين^(٨)، وتكمن تلك الدوافع فيما يلى:

كان للموقع الجغرافى لقبرص ووجودها فى شرق البحر المتوسط أثره فى تحديد السلوك المصرى تجاه قبرص، حيث كانت القيادة المصرية ترى فى الجزيرة مركزاً أمامياً فى شرقى المتوسط لها أهميتها كونها تقع قرب الشواطئ العربية، كما أنها قريبة بما يكفى للساحل المصرى بحيث يكون من يُسيطر عليها قادراً على التأثير على استخدام القناة؛ إذ إنها تشرف على قناة السويس، فرأت أنه إذا سيطرت عليها تركيا وهى عضو فى حلف شمال الأطلسى فسيكون ذلك بمثابة تهديد خطير للملاحة فى القناة^(٩).

وبعد أن قامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وضعت من بين أهدافها القضاء على

الاستعمار، ولما كانت القاعدة البريطانية فى قبرص تُشكل خطراً على استقلال دول المنطقة وأمنها، فقد كان من الطبيعى أن تؤيد مصر حركة التحرير القبرصية، ومما زاد من اهتمام مصر بالموقف فى الجزيرة أن سلطات الاحتلال البريطانى فى قبرص قامت بدور مهم فى مجال تمكين الحركة الصهيونية العالمية من السيطرة على فلسطين، وفى عام ١٩٤٨ كانت السلطات البريطانية فى قبرص تتظاهر بمنع المهاجرين اليهود من المرور إلى فلسطين فتعرض للسفن التى تقلهم وتجبرها على الرحيل إلى قبرص حيث تسمح لهم بالتسلل فى شكل جماعات صغيرة إلى شواطئ فلسطين بجرماً^(١٠)، وفى عام ١٩٥٤ كانت قبرص قاعدة لشحن معدات وذخائر إلى إسرائيل عن طريق ميناء فماجوستا -Vam aghosta^(١١)، فضلاً عن أنها كانت تُمثل، منذ قيام أزمة فلسطين بين العرب والصهاينة، ميداناً للتهريب والتجسس الصهيونى على العرب، وبذلك قامت الجزيرة بدور خطير فى التقلبات السياسية التى تعرض لها الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية^(١٢).

على إثر عقد اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية فى عام ١٩٥٤، أعادت بريطانيا توزيع قواتها على قواعدها المتبقية فى المنطقة، فأرسلت إلى قبرص القوات التى خرجت من مصر، وقد سُميت بالاحتياطى الاستراتيجى، وأضحت قبرص مقراً للقيادة العامة للقوات البرية البريطانية فى الشرق الأوسط، ومقراً للقيادة العامة لسلاح الطيران البريطانى للشرق الأوسط... إلخ^(١٣)، ونتيجة لذلك وصفت الجزيرة بأنها محطة عائمة أو حاملة طائرات ثابتة تتسع لنشاط أسراب الطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل الثقيلة التى يصل مداها إلى ماوراء البحر الأسود وشمال البلقان وأوروبا الوسطى فى الشمال، وإلى وادى النيل جنوباً وإلى العراق وإيران والقوقاز شرقاً، وإلى مالطة وجبل طارق وشمال أفريقيا وغرب أوروبا غرباً^(١٤)، وعللت الدوائر البريطانية أسباب تواجد هذه القوات فى قبرص قائلة :

"إنها لتمكين القيادة البريطانية بالشرق الأوسط التي تتخذ قبرص مقراً لها من أن توجه قوة ضاربة في أي اتجاه حسب الحالة ، ولاسيما أن بريطانيا مرتبطة بمعاهدات وأحلاف مع كثير من دول الشرق الأوسط، وتقتضى هذه المعاهدات أن تتدخل بريطانيا لصد أي عدوان يستهدف حليقاتها أو تتعرض له مصالحها الخاصة" (١٥).

ونتيجة لتأميم مصر شركة قناة السويس في السادس والعشرين من يولية ١٩٥٦ ، أمست قبرص مقراً للقوات الإنجليزية - الفرنسية تشن منها غارات على مصر ، وتنقل المعدات الحربية إلى إسرائيل في عمق سيناء^(١٦) ، وكانت إذاعة لندن تستخدم الجزيرة أثناء حرب السويس ١٩٥٦ على مصر في توجيه دعاياتها ضد مصر^(١٧) ، لذا ربط عبد الناصر مقاومة العدوان الإنجليزي- الفرنسي على مصر بالحركة الوطنية القبرصية التي تُناهض الوجود البريطاني في الجزيرة ؛ فبعث رسولاً إلى الأسقف مكاربيوس وإلى الجنرال جورج جريفاس - George Gri-fase^(١٨) - القائد العسكري للمقاومة الوطنية في قبرص- يطلب منهما كل المعلومات المتاحة لديهما عن حجم القوات البريطانية ودرجة استعدادها في قبرص.

وقد قدمت مصر لحركة التحرر الوطني القبرصية ما كانت تحتاج إليه من مساعدات عسكرية ومادية في ظروفها الصعبة - قُدمت لها بشكل سرى لم يُفصح كلا الجانبين عنها؛ لذا ارتبط الطرفان بعلاقات وثيقة، وكانت قبرص مستعدة لرد الجميل، وبالفعل فإن الجنرال جريفاس كما قال عام ١٩٥٧ في رسالة لجمال عبد الناصر أنه: "عبأ كل رجل وامرأة وطفل لجمع المعلومات وكلف بعض رجاله الموثوقين أن يعزوا معلوماتهم بصور فوتوغرافية من داخل القواعد البريطانية في قبرص"^(١٩).

وكان ضغط القبارصة على البريطانيين يُخفف العبء عن مصر التي كانت هي الأخرى تضغط على الإنجليز في السويس، ومن هنا ظهرت أهمية قبرص

بالنسبة للقيادة المصرية من ناحيتين :

الأولى :- الحصول على المعلومات حول نوايا البريطانيين دخول السويس من عدمه .

الثانية :- عندما قامت بريطانيا بحربها على مصر فى عام ١٩٥٦ حيث أقلعت الطائرات البريطانية والفرنسية من قبرص لتضرب مصر، كما أقام البريطانيون فى الجزيرة عدداً من المحطات الإذاعية السرية لكى تقوم بمهمة الحرب النفسية ضد مصر ، وبفضل التعاون والمساعدات بين القيادتين القبرصية والمصرية حصلت الأخيرة على صور لهذه المحطات بمساعدة من قوات إيوكا^(٢٠) ، استطاعت مصر عمل محطات تشويش بث تلك المحطات .

كما لعبت قبرص عام ١٩٥٨ دوراً فى دعم التدخل الأمريكى فى لبنان من خلال ما قدمته القواعد البريطانية هناك من تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، إلى غير ذلك من العوامل التى أكدت مدى خطورة الاستعمار البريطانى فى قبرص لدى القيادة المصرية^(٢١).

وقد أدت العلاقات القوية بين تركيا وإسرائيل إلى وقوف مصر بجانب اليونان والقبارصة اليونانيين ضد أهداف تركيا والقبارصة الأتراك فى الجزيرة حيث اعترفت تركيا بإسرائيل فى مارس ١٩٤٩ ، وأقيمت علاقات متباينة بينهما واستخدام إسرائيل للأراضى التركية كمحطات تستطيع من خلالها التجسس وجمع المعلومات عن البلاد العربية المحيطة بها^(٢٢)، كما مثلت تركيا حلقة الوصل بين إسرائيل والدول الغربية، وتستطيع الأخيرة عن طريق تركيا تصدير السلاح إلى إسرائيل مخالفاً للبيان الثلاثى لعام ١٩٥٠ الذى عقدهت الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا والذى حظر تصدير السلاح لطرفى الصراع العربى الإسرائيلى^(٢٣)، فقد حصلت إسرائيل على أسلحة أمريكية متطورة أرسلتها الولايات المتحدة إلى تركيا ومنها إلى إسرائيل، وإن اعترضت الولايات المتحدة فى الظاهر على هذه السياسة التى انتهجتها تركيا^(٢٤) .

وعقد الطرفان التركي والإسرائيلي اتفاقاً عسكرياً فى نوفمبر ١٩٥٤ ردّاً على عقد الاتفاقية الإنجليزية المصرية فى أكتوبر من نفس العام ، وأهم ما جاء فيها أن يتم بين الدولتين تعاون عسكري يضمن لإسرائيل عدم الاعتداء عليها من إحدى الدول الواقعة فى محيط منطقة الشرق الأوسط ، وأن يتم بين الدولتين تعاون عسكري لرد أى اعتداء قد يوجه ضد منطقة الشرق الأوسط بوجه عام وتركيا وإسرائيل بوجه خاص^(٢٥)، كما لعبت العلاقات المباشرة بين مصر وتركيا دوراً مهماً فى تأييد مصر للقضية القبرصية حيث وصلت العلاقات بينهما إلى أدنى مستوياتها منذ قيام ثورة ١٩٥٢ فى مصر حتى عام ١٩٦٠ ، والتي شهدت تلك الفترة تأخر تركيا فى الاعتراف بثورة يولية ثم فتور فى العلاقات بين القاهرة وأنقرة ابتداء من عام ١٩٥٤ بسبب طرد فؤاد طوغاى^(٢٦) السفير التركى فى القاهرة ، كما كان لرفع تركيا راية الدعوة لحلف بغداد ١٩٥٥-١٩٥٨ بين صفوف الدول العربية بمثابة ضربة قوية لوحدة العالم العربى الذى هدف لارتباط أعضاء الجامعة بالغرب، وتوجيه أنظار العرب للخطر الشيوعى بدلاً من الخطر الإسرائيلى فى المنطقة فكان له أثره فى توتر العلاقات المصرية التركية^(٢٧)، وجاء العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ ليزيد من شقة الخلاف المصرى التركى حيث حمل جمال عبد الناصر العراق المسئولية على أنها قد تحالفت سراً مع إسرائيل، نظراً لصداقة بغداد مع أنقرة التى كانت لها علاقات دبلوماسية مع تل أبيب، فضلاً عن اشتراك العراق وتركيا مع بريطانيا التى قامت إلى جانب كل من فرنسا وإسرائيل بالاعتداء على مصر ١٩٥٦^(٢٨).

كما ألفت العلاقات الجيدة بين مصر واليونان بظلالها على تأييد مصر للقضية القبرصية حيث ناصرت اليونان العرب فى قضاياهم المختلفة وبخاصة قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين فى نوفمبر ١٩٤٧ ، حيث صوتت ضد قرار التقسيم، وتأييدها لتدويل القدس وعودة اللاجئين العرب لفلسطين، وكذا رفضها الاعتراف بإسرائيل^(٢٩). فضلاً عن رفض حكومة أثينا لحضور مؤتمر السويس الذى عُقد فى لندن فى السادس عشر من أغسطس ١٩٥٦^(٣٠)، فى حين حضرت

تركيا المؤتمر وأيدت الغرب ، كذلك قدمت اليونان خير مرشديها لاستمرار الملاحه فى القناة، فأفسدت بذلك مؤامرة سحب المرشدين^(٣١) ، كل ذلك كان له أثره الواضح فى السياسة المصرية تجاه قبرص.

٢- مصر والحركة التحررية القبرصية :

نظرا للعلاقات التاريخية بين قيادات البلاد العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة من ناحية والساسه القبارصة من ناحية أخرى؛ هدد الأسقف مكاريوس اليونان بالطلب من سورية رعاية القضية القبرصية فى الأمم المتحدة بدلاً منها فى العام ١٩٥٢^(٣٢).

وبعد قيام ثورة يولية ١٩٥٢ فى مصر أضحت هناك علاقات قوية بين الأسقف مكاريوس وقيادات الدول العربية عامة وجمال عبد الناصر خاصة، ولم يكن ليسمح بأن تتحول جزيرته إلى قاعدة عسكرية لمهاجمة الدول العربية المجاورة والصديقة، من أجل التوسع اليهودى على حساب تلك الدول التى أعلنت موقفاً واضحاً فى دعم نضال شعب قبرص من أجل الحصول على استقلاله، وهذا ما أكدده الأسقف مكاريوس خلال زيارته إلى كل من سوريا ولبنان فى نوفمبر ١٩٥٢م^(٣٣).

فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ تخلى مكاريوس عن مبدأ الوحدة مع اليونان (الأنوسس) واستبدالها بحق تقرير المصير^(٣٤) ، وأيدت مصر حق الشعب القبرصى فى تقرير مصيره، ورفضته تركيا^(٣٥).

ومع ذلك استمرت محاولات اليونان لضم قبرص إليها ، وفى أغسطس ١٩٥٤ تقدمت اليونان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب إجراء اقتراع لتقرير ما إذا كانت قبرص سوف تُصبح جزءاً من اليونان أم تستمر تحت الحماية البريطانية ، وقد وقع على الطلب رئيس وزراء اليونان الكسندروس باباجوس Alexandros Papagos^(٣٦)، وفى ١٥ ديسمبر صوتت اللجنة السياسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة برفض الطلب اليونانى ، وصوتت لصالح هذا القرار كل من

الولايات المتحدة وتركيا مما أدى إلى اشتعال الموقف في قبرص ضد تركيا والولايات المتحدة^(٣٧).

ولقد راقبت مصر تلك الأحداث في قبرص عن كثب ، إذ طالبت وقتئذ بتعايش الجاليتين اليونانية والتركية في سلام ، وأوضحت أنها تُقدم مساعدتها لمكاربيوس للحفاظ على سيادة قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها لمواجهة المد الاستعماري في المنطقة، في الوقت ذاته رأت مصر أن وجود الجزيرة في أياد يونانية سيكون أكثر أماناً بالنسبة لمصر من أن تكون في يد تركيا حليفة الغرب^(٣٨)، وفي حوار لجمال عبد الناصر بجريدة أثينا اليومية Kathimerini في ٦ مايو ١٩٥٤ قال: " إنه يُفضل انضمام قبرص لليونان وأنه سيساند اليونان في هذه المسألة "، وكان الموقف المصري يتفق مع نظيره السوفيتي في ضرورة استقلال الجزيرة عن بريطانيا تحت قيادة مكاربيوس، وفي مساندة حركة التحرير بزعامة جريفاس، وقد أغضب ذلك الموقف تركيا والولايات المتحدة على حد سواء بالنسبة لتركيا، لأنه يؤيد الثوار ذوي الانتماء اليوناني، وبالنسبة للولايات المتحدة لأنه يُطالب باستقلال الجزيرة وهي تُخطط لاتخاذها قاعدة لحلف شمال الأطلسي، مما كان له أثر على العلاقات بين مصر وكل من تركيا والولايات المتحدة^(٣٩).

وكانت القضية القبرصية محور اللقاء الأول بين جمال عبد الناصر - رئيس مجلس الوزراء المصري- والأسقف مكاربيوس - الزعيم القبرصي - في مؤتمر باندونج في الفترة من ١٨-٢٣ أبريل ١٩٥٥^(٤٠)، وتجدر الإشارة إلى أنه في هذا المؤتمر ترك موقف تركيا المناصر للغرب انطباعاً سيئاً لدى الدول الأفريقية الآسيوية، وأضر بتركيا خاصة في مسألة قبرص وعزلها عن الشرق الأوسط^(٤١).

وانطلاقاً من تأييد مصر لقبرص في استقلالها عن بريطانيا ساعدت لجنة المقاومة القبرصية في مصر برئاسة المحامي فاسوس كانافاتيس - Vasos Ka-navatis في إصدار دورية شهرية بعنوان "قبرص" وكان هدفها تنمية الشعور

الوطني القومي وإخبار الرأي العام بحقائق الكفاح المسلح القبرصي وتأييد كفاح الشعب المصري الوطني^(٤٢) .

ونظراً لأعمال العنف في الجزيرة أعلن أنتوني إيدن -رئيس وزراء بريطانيا- أمام مجلس العموم البريطاني في يونية ١٩٥٥ أن دولته قد قررت دعوة كل من اليونان وتركيا لحضور مؤتمر لندن لمناقشة مشاكل شرق البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك قبرص^(٤٣)، وقد تأزم الموقف الخطير بالفعل في قبرص من جراء جهود الحكومة البريطانية لإدخال تركيا في المناقشات كوسيلة لمعارضة مطالب القبارصة التي تطالب بالحرية وحق تقرير المصير، وقبلت تركيا على الفور وقبلتها اليونان بعد تردد^(٤٤).

وعلى كل، فإن ربط قبرص بأمن تركيا الإقليمي كان بمثابة دعوة صريحة لتركيا بالدخول إلى المعترك بكفة راجحة، كما ضاعف من الصعوبات القائمة في طريق هذه المشكلة، فعن هذه السياسة انبثقت فكرة تقسيم الجزيرة، وزيادة حدة توتر وإهدار الدماء، وكان الهدف منها هو تحقيق توازن بين القوى داخل قبرص وخارجها، وبين الأتراك واليونانيين مع بريطانيا كحكم بين الطرفين^(٤٥)، وما أن سمع الأسقف مكاريوس أن اليونان قبلت الاشتراك في هذا المؤتمر حتى عاد إلى أثينا، ثم زار القاهرة، واتهم المؤتمر جهاراً أنه فخ، وأشار إلى أن الدفاع عن المنطقة لا يمكن أن يُناقش في غياب دول بحر متوسطة كمصر وسوريا، ووافقت اليونان على طلب مكاريوس بمناقشة المسألة في الأمم المتحدة^(٤٦)، وبعد فشل المؤتمر الذي عُقد في ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ بعدة أيام انتشرت أعمال الشغب ضد المصالح اليونانية في اسطنبول وأزمير^(٤٧)، ونتيجة لذلك قدمت السفارة اليونانية بأنقرة مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى سكرتير عام الخارجية التركية، وأرسلت الخارجية اليونانية مذكرة مماثلة إلى القائم بأعمال السفارة التركية في أثينا، كما أبلغت اليونان تفاصيل ما حدث لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وقررت في الوقت نفسه عدم الاشتراك في المناورات العسكرية التي كان مزماً إجراؤها في

تركيا^(٤٨).

نتيجة لتلك الحوادث، تقدم مكاريوس بتأييد من اليونان بشكوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إدراج قضية قبرص ضمن أعمال الجمعية، ولكن الوفد الأمريكي بالجمعية - الذي كانت بلاده تؤيد السياسة التركية تجاه الجزيرة - قام بضغط للتأثير على بعض الوفود الأخرى للتصويت ضد إدراج قبرص في جدول أعمال الأمم المتحدة، في حين بذل الوفد المصري في نيويورك جهوداً حثيثة لإقناع الوفود المختلفة بالموافقة على إدراج القضية القبرصية ضمن أعمال الجمعية، ولكن دون جدوى^(٤٩).

ولرأب الصدع الذي حدث في الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلنطي وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، أعربت تركيا عن أسفها للاضطرابات، وأكدت من خلال مجلس حلف شمال الأطلنطي أنها اتخذت إجراءات لمنع حدوثها مرة أخرى^(٥٠).

ومع بداية عام ١٩٥٦ تطور الصراع على الجزيرة إلى عمليات مسلحة من جانب القبارصة اليونانيين ضد القوات البريطانية، وإلى عمليات متبادلة مع القبارصة الأتراك، وفي ضوء هذه الأحداث قرر هاردينج أن مكاريوس يقف وراء العمليات المسلحة، وأنه لم يعد بالإمكان التسامح في وجوده على الجزيرة، ونتيجة لذلك تم نفيه في ٩ مارس ١٩٥٦ إلى جزيرة سيشل مع ثلاثة من معاونيه^(٥١)، استكرت مصر نفي مكاريوس وطالبت السلطات البريطانية بضرورة إعادة مكاريوس إلى بلاده. فضلاً عن إنشاء حكومة حقيقية تمثل شعب قبرص، وكذا تطبيق حق تقرير المصير في الجزيرة، ووصفت ذلك بأنه بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا^(٥٢)، وأعلن عبد الناصر دعم مصر للقضية اليونانية في قبرص حتى قبل أن تطلب اليونان هذا الدعم؛ فقد طلبت اليونان فقط أن يكون لليونانيين في قبرص حق تقرير المصير^(٥٣).

على إثر نفي مكاريوس اشتدت المقاومة في قبرص، فكان الحصول على

السلاح من أكبر المشاكل التي تُعانى منها إيوكا، فدعمتها مصر ولبنان^(٥٤) .

نتيجة لذلك قامت بريطانيا فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ بإطلاق سراح مكاريوس بعد إلزامه بعدم العودة إلى قبرص وإنهاء العمليات التي تقوم بها منظمة إيوكا^(٥٥) .

وجاءت أزمة السويس لتعمق من التقارب بين مصر والحركة الوطنية القبرصية، وبخاصة حركة الكفاح المسلح القبرصية اليونانية إيوكا بزعامة جورج جريفاس George Grifase ضد الوجود البريطانى، والحركة العربية المناضلة ضد الاحتلال البريطانى وحلفائه فى المنطقة، مما جعل الظروف ملائمة لالتقاء المصلحة العربية مع المصلحة اليونانية وإلى قيام تحالف بينهما .

وتم تفعيل هذا التحالف عربياً ومصرياً على وجه الخصوص بتهريب السلاح إلى منظمة (E.O.K.A) لمحاربة البريطانيين من تلك القاعدة الاستعمارية، كما تم تفعيله قبرصياً من خلال توجيه الضربات للقوات البريطانية المتجهة للمشاركة فى حرب السويس والعائدة منها خلال مهاجمة القوات العسكرية البريطانية على أرض الجزيرة^(٥٦) .

وقد شنت إيوكا خلال شهر أكتوبر ١٩٥٦ ، أى أثناء الاستعداد والهجوم على مصر، ٤١٦ هجوماً على المواقع العسكرية والقوات البريطانية فى قبرص وهو أعلى رقم سجلته ثورة التحرير القبرصية^(٥٧) .

ولقد أوقفت عمليات إيوكا ولم تستأنف على مدى واسع بعد ذلك، وهناك ثلاثة أسباب دعت ديجينيس^(٥٨) إلى اتخاذ هذه الخطوة :

الأول: أرهقت قوات إيوكا أمام عمليات القوات البريطانية، وأن كل ما كانت تفعله قوات بريطانيا منذ ذلك الوقت كان عملاً موجهاً ضد عناصر إيوكا والشعب القبرصى .

الثانى : أن ديجينيس كان يُريد أن يُساهم فى إقرار السلام بالجزيرة تمهيداً لاستئناف المفاوضات .

الثالث : وهو أهم الأسباب جميعها، وهو اعتقاده بأن الصراع من الواجهة العسكرية كان قد تكلل بالنصر فعلاً لصالح قبرص، وبأن بريطانيا قد خسرت المعركة، وبأنه لا يُمكن إرغام الشعب على قبول حل يسمح لبريطانيا بأن تظل سيده الموقف، وبالرغم أن إيوكا ظلت سنتين ونصف السنة وهي محتفظة بطابعها العسكرى، فإن كفاحها الحقيقى، فيما عدا بعض العمليات الانتقامية وأعمال المراقبة، كان قد وصل إلى نهايته يوم ١٤ مارس ١٩٥٧^(٥٩).

وفى أول يونية ١٩٥٨ قام الأسقف بأول زيارة للقاهرة تلبية لدعوة الجالية اليونانية فى مصر باعتباره رئيساً للأساقفة فى قبرص^(٦٠)، وفى حفل لتكريم الأسقف مكارىوس قال عبد الناصر: " إن تحرير قبرص ما هو إلا تحقيق لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها، وإزالة القواعد العسكرية من قبرص من شأنه تأمين الحدود الشمالية للجمهورية العربية المتحدة "^(٦١).

طوال عامى ١٩٥٧ و١٩٥٨ استمرت بريطانيا وتركيا وبدعم من الولايات المتحدة فى مُعارضة المطلب اليونانى بالدعوة إلى الحكم الذاتى فى قبرص أو مبدأ حق تقرير المصير؛ إذ رأوا أن مشكلة قبرص لا يُمكن حلها فى غياب الاتفاق بين الأطراف المعنية، ونتيجة لذلك ازدادت المواجهة بين القبارصة الأتراك واليونانيين ، وكذلك بين القوات البريطانية والمنظمات القبرصية المسلحة، وبدأ يظهر توجه تركيا نحو تقسيم الجزيرة إلى مناطق يونانية وأخرى تركية^(٦٢)، وفى ظل هذا العنف المتزايد والتوتر البالغ فى العلاقات بين الأطراف المعنية بمشكلة قبرص. فضلاً عن، تطورات الأحداث التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٥٨ المتمثلة فى الأزمة : ثورة العراق فى ١٤ يولية من نفس العام ونزول القوات الأمريكية فى لبنان والقوات البريطانية فى الأردن^(٦٣).

ومن ثم أصبحت منظومة حلف شمال الأطلنطى تتسم بالضعف بسبب تركيا واليونان، حينئذ قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة العمل على التقارب بين تركيا واليونان، وتحت ضغط منها، وبُغية البحث عن حل لمشكلة قبرص، قام

المندوبون الأتراك واليونانيون فى ديسمبر ١٩٥٨ بأول اتصالات دبلوماسية، بعد تبادل وجهات النظر الأولية على أساس استقلال جزيرة قبرص، واستبعاد أمر اتحادها مع اليونان وكذلك أمر تقسيمها بين الأتراك واليونانيين^(٦٤)، وقد رحب عبد الناصر بذلك ووصفه بأن هذا من شأنه أن يكون له تأثير جيد واستقرار فى الأردن والعراق^(٦٥).

والجدير بالذكر أن مصر قد سبق لها أن أكدت على استقلال قبرص من قبل جمال عبد الناصر فى يونيو ١٩٥٨ عند استقباله للأسقف مكاريوس، وقال بهذه المناسبة: "اليوم عندما نرحب بالأسقف مكاريوس نُعبر عن تأييدنا لمبادئ الحرية ولكفاح الشعب القبرصى لتحرير وطنه"، وأضاف: "لقد استخدمت قبرص أثناء الاعتداء علينا باعتبارها قاعدة لسلاح الطيران الذى هاجمنا، وإننى فى الواقع لا أشعر أن احتلال قبرص يُعد عملاً عدائياً صارخاً مثل الاعتداء الذى تعرضنا له... إن تحرير قبرص بالنسبة لنا سيكون تدعيماً للمبادئ التى نؤمن بها والتى أعلنها، كما أنه سيكون وسيلة لتدعيم السلام فى هذا الجزء من العالم"^(٦٦).

ووقعت معاهدتا زيوريخ ولندن عام ١٩٥٩ لحل المشكلة بأن منحت الجزيرة الاستقلال واتفق قسطنطين كرامانليس رئيس وزراء اليونان وعدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، على أن يكون هناك مجلس وزراء مكون من سبعة يونانيين وثلاثة أتراك، وأن يكون ٦٠٪ من الجيش يونانيين و٤٠٪ أتراك، ويكون لكل طائفة إدارتها الخاصة بالنسبة للشئون الدينية والتعليمية والأحوال الشخصية، وقد تضمنت المعاهدتان تخلى اليونانيين عن المطالبة بالاتحاد مع اليونان، ويتخلى الأتراك عن المطالبة بتقسيم الجزيرة وكذلك تخلى الإنجليز عن المطالبة بالسيادة على الجزيرة باستثناء القواعد الضرورية لحاجاتهم العسكرية، وأعطى كل طرف ما يُرضيه بحد أدنى معقول، وأصبحت قبرص جمهورية مستقلة فى ١٦ اغسطس ١٩٦٠^(٦٧).

وإذا كانت هذه المعاهدات لم تُحقق طموح وأحلام المناضلين والشعب

القبرصى ، فإن ممثلى الشعب قد اضطروا إلى التوقيع عليها ، وكذا على الاستقلال الذى تمت صياغته بمقتضاها خشية عدم تحقيق الاستقلال وسط تهديد بريطانيا آنذاك بتقسيم قبرص بين اليونان وتركيا^(٦٨).

أبدت مصر اعتراضاً على ما خلصت إليه معاهدتى زيورخ ولندن ، ورأت أن بنود هذا الاتفاق من شأنه تكريس الانقسام الطائفى والفرقة بين أبناء الشعب القبرصى بدلا من زيادة التقارب، وذلك بأنه يقسم الشعب رسمياً على أساس عرقى إلى طائفتين وهما : القبارصة اليونانيون ٨٢٪ من السكان والقبارصة الأتراك ١٨٪ من السكان ، كما كان الدستور يعمق الانقسام الطائفى بالنسبة لجهاز رئاسة الدولة والسلطة التشريعية والجهازين القضائى والإدارى وشتى أوجه الحياة السياسية والاجتماعية مما عرقل الدولة عن أداء وظائفها، وزاد من أسباب التوتر والاحتكاك بين طائفتى الشعب الواحد، وعلى هذا بقيت مصر مستمرة فى مسانبتها ودعمها لقضية قبرص، واستمرت فى مساندة المحاولات اليونانية والقبرصية الرامية للتخلص من دستور ١٩٦٠ ، والذى ينص على حجز منصب نائب الرئيس وثلاثة مناصب وزارية للقبارصة الأتراك مما يعطى الأقلية التركية صوتاً مهماً فى سياسات الدولة^(٦٩).

وعند إعلان قبرص استقلالها عام ١٩٦٠ ، أسرعت مصر والدول العربية إلى الاعتراف بجمهورية قبرص تحت قيادة الرئيس مكاريوس الذى انتُخب أول رئيس للجمهورية، والذى حاول منذ تسلمه الحكم الابتعاد بها عن المعسكرات الدولية لضمان حيادها واستقلالها وعدم التدخل فى شئونها ، وأصبح على علاقة قوية مع الدول العربية وخاصة مع مصر ورئيسها لدورها الفعال فى مساعدة حركة تحرير قبرص إيوكا ومدتها بالسلاح والمال والدعم السياسى الذى تكثف بعد عدوان عام ١٩٥٦ ، وهذا ما دفع قبرص للانضمام إلى منظمة دول عدم الانحياز فور إعلان استقلالها^(٧٠).

وقد كان من شأن توثق علاقات الصداقة بين الزعيمين المصرى والقبرصى

أن صارت العلاقات المصرية القبرصية تعتمد على هذه العلاقة، فلم تتطور كثيراً في المجالات التجارية والثقافية والسياحية، خاصة إذا ما قورنت بالعلاقات الإسرائيلية القبرصية^(٧١) التي بدأت مبكراً بعد قيام إسرائيل، حيث أمست قبرص ميداناً للتهريب والتجسس الصهيوني على العرب، فأقامت إسرائيل علاقات اقتصادية وسياحية مع قبرص، اعتبرها البعض أقوى علاقات تقام مع قبرص في الشرق الأوسط وكانت بمساعدة السلطات البريطانية في الجزيرة، والتي استمرت حتى استقلال قبرص عام ١٩٦٠^(٧٢).

هذا فضلاً عن، أن مكاربيوس كان يواجه ضغوطاً شديدة من جانب العناصر اليمينية المتطرفة في الوزارة القبرصية ومن جانب دول الغرب وإسرائيل، وكان الهدف من تلك الضغوط الحد من علاقات الصداقة التي تربط بين الزعيمين المصري والقبرصي^(٧٣).

٣- مصر والقضية القبرصية في الأمم المتحدة :

تقدم الأسقف مكاربيوس بالتماس لسكرتير الأمم المتحدة داغ همرشولد في أبريل ١٩٥٣ يطلب منه إدراج حق قبرص في تقرير مصيرها في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورة عام ١٩٥٣، وحيث إن قبرص لم تكن عضواً في الأمم المتحدة وقتئذ، رفض طلبه هذا ولم تدرج القضية في جدول الأعمال، وتعالى الأصوات تُطالب اليونان بأن تتبنى إدراج قضية قبرص في جدول أعمال الجمعية العامة^(٧٤).

وفي أغسطس ١٩٥٣ عندما طلب وفد اليونان من الأمم المتحدة إدراج قبرص في جدول أعمال الجمعية العامة، عبر عن تفضيله لإجراء محادثات ثنائية بين اليونان وبريطانيا، وفي نفس الوقت ترك الباب مفتوحاً أمام الالتجاء إلى الأمم المتحدة في المستقبل، وعندما اجتمع إيدن برئيس الوزراء اليوناني باباجوس في أثينا في سبتمبر ١٩٥٣ أوضح أن حكومته لا يمكنها أن توافق على مناقشة وضع قبرص، وبعد ذلك الاجتماع اتخذ باباجوس موقفاً أكثر صلابة، وفي مايو ١٩٥٤

أعلن أن اليونان ستتقدم إلى الأمم المتحدة في خريف نفس العام ما لم توافق بريطانيا على إجراء المحادثات، وذلك نظراً لأن بريطانيا أعلنت في ٢٤ يونيو ١٩٥٤ أن مقر القوات البريطانية البرية والجوية في الشرق الأوسط سينقل إلى قبرص^(٧٥).

وفي سبتمبر ١٩٥٤ شرح رئيس وفد اليونان أمام اللجنة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن كل ما تُطالب به اليونان هو تطبيق مبدأ حقوق الدول المتساوية وحق تقرير المصير كما تتضمنها المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لقضية قبرص، وإجابة على ذلك عارض سلوين لويد - وزير الدولة البريطاني - إدراج قضية قبرص داخل أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة متعللاً بأن قبرص خارج اختصاص الأمم المتحدة وفقاً للمادة الثانية لميثاق المنظمة الدولية، وأن معاهدة لوزان ١٩٢٣ اعترفت بسيادة بريطانيا على الجزيرة ووقعت عليها اليونان، ومن ثم لا تعترف بريطانيا بشرعية أية مناقشات تدور حول هذا الموضوع ولا تشترك فيها، وأضاف أن الطرق الدبلوماسية الهادئة أفضل من المناقشة العامة، وأكد للجمعية العامة استعداد حكومته السعى وراء الوصول إلى حل عن طريق المفاوضات والتسوية، وعلى ذلك صوتت أغلبية الجمعية العامة ضد إدراج المشكلة في جدول الأعمال معتمدة على تأكيدات بريطانيا^(٧٦).

ولما شرعت بريطانيا في إعطاء الجزيرة حكماً ذاتياً باستثناء شئون السياسة الخارجية والجيش والأمن الداخلى مع إشراف كل من بريطانيا وتركيا واليونان على سير الأمور وتطبيق الدستور، رفضت اليونان ذلك وذهبت للأمم المتحدة لإدراج المسألة في جدول أعمالها والمطالبة بإعطاء الجزيرة مبدأ حق تقرير مصيرها^(٧٧)؛ فسعت اليونان إلى بعض الدول العربية لتأييدها في إدراج القضية، فكانت مصر أولى تلك الدول فلقد تقابل السفير اليوناني في مصر مع كل من محمود فوزى - وزير الخارجية المصري - وعبد الخالق حسونة - الأمين العام للجامعة العربية - وكان تصريح كل منهما بتأييد مطالبة أهل الجزيرة بحق تقرير

مصيرهم يحتل مكان الصدارة فى الصحف اليونانية المحلية بالتعليق والاستحسان^(٧٨) .

عندئذ أعطى جمال عبد الناصر تعليماته لمدوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة محمود عزمى بأن بلاده مع مبدأ حق تقرير المصير فى مشكلة قبرص، وأنها متمسكة بإزالة القواعد الأجنبية لخطورتها على أمن مصر والدول العربية^(٧٩) .

ولكن الجمعية العامة رفضت إدراج المسألة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥ بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية فى حين أدرجت مسائل الجزائر ومراكش وغينيا الجديدة مما كان له أسوأ الأثر فى بلاد اليونان^(٨٠) .

مما حدا بمصر أن تحفز دول الجامعة العربية الأعضاء فى الأمم المتحدة، فى أول أكتوبر ١٩٥٥ وافق مجلس جامعة الدول العربية على توصية لجنة الشؤون السياسية بأن تستمر وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة فى تأييدها لحق الشعب القبرصى فى تقرير مصيره^(٨١) .

وفى يونيه ١٩٥٦ قدمت اليونان طلباً بمناقشة الأمم المتحدة، للمشكلة، وأعلنت بريطانيا أن الموقف الداخلى لقبرص لا يجوز أن تناقشه الأمم المتحدة، كما قدمت فى أكتوبر ١٩٥٦ شكوى للأمم المتحدة ضد اليونان متهمه إياها بمساعدة المتمردين القبارصة ، وفى الوقت ذاته طالبت اليونان الأمم المتحدة بمنح سكان الجزيرة حق تقرير المصير، وبخاصة بعد أن تبين أن منظمة حلف شمال الأطلنطى عاجزة عن حل المشكلة التى تخص عضوى الحلف وهما اليونان وتركيا^(٨٢) .

أدى ذلك إلى أن مصر دفعت جامعة الدول العربية لمساندة قبرص مرة أخرى، فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦ أقر مجلس الجامعة توصية أخرى للجنة الشؤون السياسية بالاستمرار فى نفس الموقف بالنسبة لتأييد حق الشعب القبرصى فى تقرير مصيره^(٨٣) .

وعندما ناقشت الأمم المتحدة القضية القبرصية، وافقت مصر خلال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة في نوفمبر ١٩٥٦ على مشروع القرار الذي تقدمت به الهند، والذي يدعو إلى إجراء مفاوضات بين الطرفين المتنازعين للعمل على إيجاد حل سلمى عادل لتحقيق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، كما اتفقت مصر في الرأي مع كل من سوريا والاتحاد السوفيتي وغيرهما في الرأي بالنسبة لضرورة العمل على وضع مبدأ حق الشعب القبرصى في تقرير مصيره موضع التنفيذ على الفور.

وقد تحدث مندوب مصر فأكد أهمية قبرص بالنسبة لبلادها باعتباره موقعاً يمكن منه توجيه أى اعتداء على مصر، وأضاف أن استمرار الوجود البريطاني في الجزيرة يهدد الأمن في الشرق الأوسط^(٨٤)، استمرت المناقشة خمسة أيام، تبنت الجمعية العامة بعدها في ٢٦ فبراير ١٩٥٧ مشروع القرار الذي تقدمت به الهند وذلك بأغلبية ٥٥ صوتاً ضد لا شيء وامتناع أفغانستان عن التصويت، وينص هذا القرار على أنه تؤكد الجمعية العامة بأن "حل مشكلة قبرص يتطلب جواً من السلام والهدوء وحرية إبداء الرأي، وتُعبّر الجمعية العامة عن رغبتها الشديدة في إيجاد حل سلمى ديمقراطى عادل طبقاً لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، وتأمل الجمعية استئناف المفاوضات حتى يُمكن التوصل إلى هذا الغرض والهدف"^(٨٥).

وخلال تلك الجلسات قال عمر لطفى مندوب مصر في الأمم المتحدة يوم ٢١ فبراير ١٩٥٧م أمام الجمعية العامة: "إن اللجنة تعرف جيداً أن الهجوم على مصر شنته الدول المعتدية من قبرص التي كانت قاعدة للغزاة الذين هاجموا مصر، وقد خولت المملكة المتحدة لفرنسا إرسال قوات مسلحة إلى قبرص ابتداء من أغسطس ١٩٥٦، وهذه القوات الفرنسية تعاونت مع القوات البريطانية في إلقاء القنابل على مصر وإنزال الجنود في بورسعيد"^(٨٦).

والجدير بالإشارة أن مصر وسوريا قد لعبتا دوراً مهماً داخل أروقة الأمم

المتحدة وقتئذ، من أجل إدراج قضية قبرص لأنها مهمة استراتيجياً لهما، كما قدمت مصر عرضاً لحل القضية، وجاء ذلك على لسان عبد الناصر عندما وافق على وجود قواعد حلف شمال الأطلنطي في قبرص بدلاً من وجود القواعد البريطانية هناك، وبذلك يحصل القبارصة على حق تقرير المصير، وتحصل اليونان على ما تبتغيه من المجتمع الدولي^(٨٧).

في شهر أبريل ١٩٥٧ قدم كرشنا مينون - رئيس وفد الهند في الأمم المتحدة - إلى اللجنة السياسية في الأمم المتحدة مشروع قرار بشأن قبرص وهو القرار رقم ١٠١٣ الذي وافقت عليه اللجنة بإجماع الأصوات البالغ ٧٦ صوتاً ضد لا شيء، كما صادقت عليه الجمعية العمومية فيما بعد، وبرغم أن مشروع القرار كان عاماً فإنه أكد وجوب خلق جو يسوده السلام وحرية التعبير، كما ألمح إلى احتمال إيجاد تسوية ديمقراطية عادلة تتمشى ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وقد رأى مينون أن الحل الواضح هو منح قبرص استقلالها، ومع أنه لم يتم العمل بهذا القرار فإنه أسهم في تهدئة الأوضاع، فلم تعارضه اليونان ولا تركيا ولا بريطانيا، وإن فسرت كل منها تفسيراً يختلف عن الحكومتين الآخرين لها^(٨٨).

وقد أشار عمر لطفى في كلمته عام ١٩٥٧ أمام الجمعية العامة إلى الموقف الوطني في قبرص من حرب السويس عندما قال: "إن القبارصة سواء أكانوا ينتمون إلى الأغلبية أو الأقلية احتفظوا دائماً بعلاقتهم الودية مع مصر، ولا شك في أن هذا الهجوم نُفذ دون رغباتهم، وأنهم إذا كانوا أحراراً أو مستقلين لعارضوا ذلك الهجوم"^(٨٩)، وأعرب عن ضرورة إتاحة الفرصة للشعب القبرصي لتقرير مصيره طبقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وقد صوتت مصر خلال الدورة الثانية عشرة لصالح المشروع الذي طرحته اللجنة الأولى للتصويت، وينص على إيجاد حل للقضية القبرصية من خلال عقد مفاوضات بين الأطراف الثلاثة المعنية بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشمل مبدأ حق تقرير

المصير ، وقد أيدت اليونان المشروع، بينما صوتت تركيا ضده^(٩٠) .

وقد أماطت وثائق الخارجية الأمريكية اللثام عن وجود محاولات تركية لكسب دعم مصر أو حيادها على أقل تقدير بشأن قضية قبرص، والتي كانت على وشك أن تُعرض أمام الأمم المتحدة، وذلك لما تتمتع به مصر من تأثير قوى فى الكتلتين الأفريقية والآسيوية^(٩١)، وقد شرع عدنان مندريس - رئيس الوزراء التركى - فى زيارة مصر بغية تطوير العلاقات معها للحصول على دعمها فى قضية قبرص ، بيد أن وزارة الخارجية الأمريكية أبرقت إلى سفيرها فى أنقرة بضرورة تقديم النصح لرئيس الوزراء التركى بعدم الإقدام على هذه الخطوة، لأنها لن تكن مجدية من المنظور الأمريكى ، وفى هذه الإشارة تلفت الخارجية الأمريكية نظر مندريس إلى أن أهدافه بشأن الدعم المصرى لبلاده فى قضية قبرص محل شك، ربما فى ضوء ما تعرف واشنطن حول طبيعة العلاقات المصرية اليونانية والقبرصية، وأنها أقوى من أن تتأثر بمثل هذا المسعى التركى^(٩٢).

وبالفعل جاء الموقف المصرى منحازاً إلى جانب اليونان ضد الأهداف التركية فى قبرص، وقد بدا ذلك واضحاً عندما عرضت القضية مرة أخرى فى ٩ ديسمبر ١٩٥٧ أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة، وتحدث مندوب مصر التى أعلنت على لسان محمود فوزى - وزير الخارجية - أنه يجب أن تُتاح الفرصة لشعب قبرص لتقرير مصيره؛ وأن قبرص اتخذت قاعدة للعدوان على مصر فى ١٩٥٦ ضد رغبة شعبها، وهذا من الأسباب التى تجعل مصر تؤيد القضية القبرصية^(٩٣).

اتفقت مع مصر دول الكتلة الآسيوية - الأفريقية ودول الكتلة السوفيتية وكتلة أمريكا اللاتينية والتي طالبت بأن تحل قضية قبرص على أساس مبدأ حق تقرير المصير لأنها مشكلة من مشكلات الاستعمار، وأن قاعدة قبرص تُستخدم كقاعدة للعدوان، وقد ذكر هذه النقطة مندوب مصر ومندوبو عدد من الدول الشرقية.

وقد تعارضت هذه الدول مع الدول الغربية الأعضاء فى حلف شمال

الأطلنطي؛ وطالبت بقية الدول الغربية بمعالجة قضية قبرص بهوادة خشية أن تؤدي إلى تصدع حلف شمال الأطلنطي^(٩٤).

وفي ١١ ديسمبر ١٩٥٧، وقبل التصويت على مشروع القرار اليوناني، تقدمت أربع دول وهي الدنمارك وشيلي وكندا والنرويج بأربعة تعديلات على المشروع اليوناني أهمها التعديل الكندي الذي يقضى بأن تعرب الجمعية عن أملها في أن تجرى مفاوضات عاجلة بين الأطراف المعنية^(٩٥).

وبالرغم من هذين التيارين المتضاربين، فقد اعترفت الأمم المتحدة في ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ بحق قبرص في تقرير مصيرها، إذ وافقت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة على المشروع اليوناني - بعد تعديله - بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ٢٠ مع امتناع ٢٥ عن التصويت، وكانت مصر من الدول المؤيدة للمشروع، وبذلك تم وضع المبدأ العام الخاص بحق تقرير المصير للدول الخاضعة لدول أخرى، وبالرغم من موافقة الأمم المتحدة على هذا الحق، فإنه لازالت هناك مشكلات تحتاج إلى توفيق وحل منها: الأسس العامة التي ستقوم عليها المباحثات؛ واشتراك تركيا كعضو في المفاوضات، وهي نقطة ترفضها اليونان؛ والطريقة التي سوف ينفذ على أساسها مبدأ حق تقرير المصير^(٩٦).

بدا للأتراك، بعد إصدار الأمم المتحدة قرارها في ديسمبر ١٩٥٧ الذي يقضى بحق القبارصة في تقرير مصيرهم وحصوله على الأغلبية داخل الجمعية العامة، أن نهاية الحكم البريطاني للجزيرة قد أصبح وشيكاً فرفعوا شعار التقسيم أو الموت^(٩٧)، وعلى ذلك أضحت الجزيرة على شفا حرب أهلية بين أبناء الجزيرة من القبارصة والأتراك، وظهرت منظمة تركية قبرصية TMT^(٩٨) تحت قيادة فيروسكان Viruskan فقامت بأعمال عنف ضد القبارصة اليونانيين مما حدا بإيوكا بالعودة والرد على تلك الاعتداءات، ولم تفلح جهود بريطانيا في الحد من أعمال العنف في الجزيرة، مما اضطر الأطراف الثلاثة (اليونان - تركيا - بريطانيا) إلى اللجوء إلى الجمعية العامة مرة أخرى في الشطر الثاني من عام ١٩٥٨^(٩٩).

عندئذ لفتت مصر نظر دول الجامعة العربية للاستمرار فى مساندة القضية القبرصية ، وفى سبتمبر ١٩٥٨ أقرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية حق الشعب القبرصى فى تقرير مصيره^(١٠٠) .

وفى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة نوقشت القضية القبرصية فى الفترة من الخامس والعشرين من نوفمبر حتى الرابع من ديسمبر ١٩٥٨^(١٠١)، طرحت للمناقشة سبعة مشروعات بشأن قبرص: يونانى وبريطانى وتركى وبلجيكى وكولومبى وإيرانى ومشروع تقدمت به كل من: سيلان، هايتى، الهند، إيرلندا، أيسلندا، أثيوبيا، بنما، الجمهورية العربية المتحدة، والسودان؛ وبنص مشروع القرار اليونانى على أن تدعو "الجمعية العامة بريطانيا إلى مساعدة القبارصة على استهلال عهد الاستقلال عقب فترة من الحكم الذاتى الديمقراطى الحقيقى، مع تقرير الضمانات الكافية لحماية الأقلية التركية وتأمين اشتراكها فى إدارة قبرص، وتتألف لجنة مساع حميدة للتعاون مع جميع المعنيين على تنفيذ القرار وإخطار الجمعية العامة باللازم، أما مشروع قرار بريطانيا فينص على أن:

"الجمعية العامة تدعو حكومة ذلك البلد - بريطانيا - إلى مواصلة جهودها بواسطة المفاوضات الدولية والتدابير الإدارية لإيجاد حل للمشكلة يرتضيه جميع الأطراف الآخرين ويتمشى مع مقاصد الميثاق ومبادئه، وتدعو الأطراف الأخرى إلى التعاون على تحقيق ذلك، وتطلب كذلك إلى جميع المعنيين بذل أقصى جهودهم لإنهاء حالة الإرهاب والعنف القائمة فى قبرص"، وبنص مشروع القرار التركى على أن: "الجمعية العامة تطلب إلى جميع المعنيين الامتناع عن تأييد وتشجيع العنف فى قبرص وعن استخدام البث الإذاعى وغيره من وسائل الاتصال بطريقة تضر بالعلاقات السلمية فى الجزيرة، وتوصى الحكومات الثلاث المعنية مباشرة باستئناف جهودها الرامية إلى إيجاد حل ودى تطبيقاً لمبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير المصير، مع مراعاة الظروف الخاصة بقبرص وأهاليها"^(١٠٢).

لم يتم التصويت إلا على المشروع الإيراني الذى ينصُّ على الدعوة لعقد مؤتمر بين الحكومات الثلاثة المعنية ومُمثلى القبارصة لبحث إجراءات مؤقتة لإدارة قبرص ووضع حل دائم بمساعدة حكومات وشخصيات تتفق عليها الأطراف المعنية، مع الوضع فى الاعتبار أن تحقيق الآمال المشروعة للشعب القبرصى يقتضى، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، تطوير قدراتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم ومن خلال مؤسسات حرة^(١٠٣)، وقد صدر القرار بأغلبية ٣١ صوتاً من بينهما اليونان والجمهورية العربية المتحدة وامتناع ٢٨ عن التصويت، أما عن المشروع الذى تقدمت به عشر دول من بينها الجمهورية العربية المتحدة ولم يتم التصويت عليه، فينص على مُناشدة الأطراف المعنية بإيقاف أعمال العنف فى الجزيرة بما يسهل المفاوضات السلمية وحماية حقوق الأقليات كأساس لأى حل سلمى عادل ودائم، وكذا دعوة بريطانيا إلى إجراء مفاوضات الهدف منها منح قبرص الحكم الذاتى طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وبما يكفل وحدة وسلامة أراضى الجزيرة^(١٠٤).

وعند مناقشة القضية تحدث مندوب^(١٠٥) الجمهورية العربية المتحدة أثناء الدورة الثالثة عشر، فأشاد بالكلمة الودية التى ألقاها مندوب اليونان، وأبدى أسفه لعدم التوصل إلى حل على أساس المشروع اليونانى الذى أقرته اللجنة السياسية ورفضته الجمعية العامة، كما أعلن مندوب مصر أن بلاده مهتمة بإيجاد حل سريع للقضية القبرصية، وأنها ترفض المقترحات البريطانية بشأن إقامة حكم ثلاثى فى قبرص لمدة سبع سنوات يتقرر بعدها مصير الجزيرة .

يتبين مما سبق أن مصر كانت حريصة على استقلال قبرص وإزالة القواعد البريطانية فى الجزيرة التى استخدمت ضدها فى ١٩٥٦، وظهر ذلك بجلاء على لسان مندوبى مصر فى الأمم المتحدة، كما رفضت تقسيم الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وبذا انسجم الموقف المصرى مع الموقف اليونانى بشأن القضية القبرصية .

الخاتمة :

خُصت هذه الدراسة إلى ما يلي :

اتسم السلوك المصرى تجاه القضية القبرصية بالذاتية المطلقة، والتي تكمن فى الحفاظ على أمنها القومى من خطر الوجود العسكرى البريطانى فى الجزيرة والذي زاد بعد عقد اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ١٩٥٤. فضلا عن تأييد مصر لليونان والقبارصة اليونانيين على حساب تركيا والقبارصة الأتراك ، والذي جاء نتيجة العلاقات الودية التي ربطت مصر بكل من اليونان وقبرص ، مقابل العلاقات السيئة التي ربطتها بتركيا ، وذلك منذ أن اعترفت تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ ، ورفع راية الدعوة لحلف بغداد عام ١٩٥٥ والذي شق بها الصف العربى، وانطلاقا من ذلك طالبت مصر بحق جزيرة قبرص فى مبدأ حق تقرير المصير والحفاظ على وحدة الجزيرة بشقيها اليونانى والتركى .

كما ساعدت مصر منظمة إيوكا فى أعمالها العسكرية ضد القوات البريطانية المرابطة فى الجزيرة ، فكان وقوف جريفاس إلى جانب مصر إبان حرب السويس عام ١٩٥٦ رداً لما قدمته مصر من دعم مادى وعسكرى للحركة التحررية القبرصية ، كما نددت مصر بنفى السلطات البريطانية فى قبرص للأسقف مكاريوس ، واعتبرت هذا العمل تدبيراً من كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا .

لقد كانت مصر من بين الدول التي طالبت بعرض القضية القبرصية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبعد عرضها على الجمعية العامة فى أواخر عام ١٩٥٦ وحتى نهاية عام ١٩٥٨، دأب الوفد المصرى على المطالبة بإزالة القواعد العسكرية البريطانية من قبرص مشيراً بأن بريطانيا استخدمت تلك القواعد فى حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وأيدت مصر كل المشاريع التي تُنادى باستقلال الجزيرة ووحدة أراضيها ، كما عرضت مصر القضية القبرصية فى مناقشات جامعة الدول العربية ولجانها المختلفة .

أبدت مصر اعتراضاً على ما خلُصت إليه معاهدتى زيورخ ولندن ، ورأت أن بنود هذا الاتفاق من شأنه تكريس الانقسام الطائفي والفرقة بين أبناء الشعب القبرصى بدلاً من زيادة التقارب، وذلك بأنه يُقسم الشعب رسمياً على أساس عرقى إلى طائفتين .

اعترفت مصر باستقلال قبرص وأيدتها فى دخول منظمة عدم الانحياز ، فى الوقت ذاته رأت أن دستور عام ١٩٦٠ سوف يُعمق الانقسام الطائفي بالنسبة لجهاز رئاسة الدولة والسلطة التشريعية والجهازين القضائى والإدارى وشتى أوجه الحياة السياسية والاجتماعية مما يُعرقل الدولة عن أداء وظائفها، ويزيد من أسباب التوتر والاحتكاك بين طائفتى الشعب الواحد ، وهذا ما حدث وأدى إلى نشوب الأزمة القبرصية فى عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ .

الهوامش

- (١) محمد يوفى : تاريخ تقسيم قبرص فى إطار الأحداث الدولية والعربية ، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٨، ص ٣٠ ؛ هويدا عدلى رومان : لقاء دافوس واحتمالات التقارب التركى اليونانى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٤ ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٤١ .
- (٢) محمد يوفى ، المرجع السابق، ص ص ٣٠-٣١ .
- (٣) نازلى معوض أحمد : الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٥، يناير ١٩٨٤ ، ص ١٥٦ .
- (٤) محمد يوفى ، المرجع السابق، ص ص ٣٠-٣١ .
- (٥) منذ أن احتلت بريطانيا جزيرة قبرص ١٨٧٨م دأبت على الهروب من مواجهة الحقائق فى أن تعطى شعب قبرص حريتهم و استقلالهم ، و كانت بريطانيا تدعى أن قيمة قبرص الاستراتيجية فى الدفاع عن العالم الحر كبيرة جداً لدرجة تجعل احتفاظ بريطانيا بسيادتها على الجزيرة أمراً ضرورياً للغاية. راجع / يسرى سلطان : قبرص المستقلة، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٧٠ .
- (٦) أحمد عبد اللطيف العبار : مشكلة قبرص بين الماضى والحاضر أثرها على الموقف الدولى ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ص ١٩٨-٢٠١ .
- (٧) عدنان حطيط : قبرص الوجه الآخر للقضية ، د.ن ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٦ .
- (٨) جلال يحيى و محمد نصر مهنا: مشكلة قبرص ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٧٧ .
- (٩) Geoffery Barraclugh and Wall, Rechel: Survey of International Affairs (1955-1960), London, 1960, P.31. ; Stanle Mayes: Cyprus and Makarios, London, Un Date, P.99.
- (١٠) صلاح هلال : قبرص ، الأهرام ، بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٦٠ .
- (١١) قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- (١٢) أحمد عثمان : تاريخ قبرص جزيرة الجمال والألم منذ القدم وإلى اليوم ، مركز الدراسات اللغوية والأدبية المقارنة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٢١ .
- (١٣) لمزيد من التفاصيل عن المنشآت الحربية البريطانية وتوزيعها فى جزيرة قبرص، راجع : (وثائق وزارة الخارجية المصرية: أس.ج ، محفظة ١٥٣ ، ملف ٢٧٣/٧/١ ، بيان القنصلية المصرية العامة بمدينة نيقوسيا للمنشآت الحربية البريطانية بجزيرة قبرص ، بتاريخ ١٠ يناير ١٩٥٥).

- (١٤) أحمد عبد اللطيف العبار: المرجع السابق ، ص ص ٢١١، ٢١٧ ؛ محمد كمال عبد الحميد: الشرق الأوسط فى الميزان الاستراتيجى ، ط ٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ٢٩٥ .
- (١٥) نفسه ، ص ٢١٦ .
- (16) Erskine B . Childers : The Road To Suez :A study of Western ? Arab Relations, London , 1962 , p. 243.
- (١٧) الأهرام : بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٦٠ .
- (١٨) ولد جريفاس فى شرق قبرص فى الثانى والعشرين من مايو ١٨٩٨ ، ودرس فى الأكاديمية بأثينا وحصل على الجنسية اليونانية وحارب ضد الأتراك فى ١٩٢٢ ، ودرس بكلية أركان الحرب فى باريس فى الثلاثينات ، وفى مارس ١٩٥٢ اتفق جريفاس مع مكاريوس والكولونيل نيكوس بابادوبولوس وتسعة أشخاص آخرين على الكفاح وتحقيق الأنوسس (الوحدة مع اليونان) ، وكلمة إيوكا تتكون من الحروف الأربعة الأولى لما يسمى باللغة اليونانية "المنظمة القومية للكفاح القبرصى" ، وبدأ نشاطها العسكرى فى أبريل ١٩٥٥ ضد البريطانيين وتعداه ليشمل كل من يعارض الأنوسس سواء كان بريطانيا أم تركيا أم يونانيا . راجع / عدنان حطيط : المرجع السابق ، ص ٥٠-٥٢؛ مجدى نصيف: قبرص بين أنياب حلف الأطنطى ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٩ .
- (١٩) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦٢ .
- (٢٠) محمد يوفى، المرجع السابق، ص ٨٧ .
- (٢١) نفسه .
- (٢٢) محمد ظروف: الملف الساخن للعلاقات السورية- التركية، مجلة الحياة، لندن ، بتاريخ ٢١ ديسمبر، ١٩٩٣ ، ص ٤ .
- Cagri Arhan: Turkiyenine Israel Lliskileri (1948-2001)Yen : Tyrkiye Yayiniar , vo 17, 2004, p.253 ; Aba Eban: Voice of Israel, London, 1958, p.150 ;
- دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أ.س.ج، محفظة ٧٧٣، ملف ٢٠٥/٧/١، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بتركيا، بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٠ ، بشأن إسرائيل فى تركيا .
- (23) New York Times : 25 May , 1950 .
- (24)Amikam Nachmani :Israel , Turkey and Greece In Eastern Relations in Middle East Mediterranean , London, 1987 , p. 6 .
- (٢٥) محمد سعد الدين زايد : المشكلات الحديثة فى الشرق الأوسط ، دار الكتاب ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ص ١١٦ - ١١٧ .
- (٢٦) أعلنت الحكومة المصرية فى ٤ يناير ١٩٥٤ بأنه شخص غير مرغوب فى إقامته وأمرت

بطرده من مصر خلال ٢٤ ساعة وبررت ذلك بأن موقفه تجاه مصر وحكومتها غير ودي وأنه تهكم على الحكومة واستهزأ بها في حفل أقيم في السفارة التركية يوم ٢١ ديسمبر ١٩٥٣ ، كما تهكم على جمال عبد الناصر في حفل استقبال بأوبرا القاهرة يوم ٢ يناير ١٩٥٤ ، ويرجع ذلك إلى أن زوجته من الأسرة المالكة المصرية وطالب بعدم تطبيق المصادرة على الرعايا الأتراك المنتمين إلى أسرة محمد علي بالمصاهرة. راجع/ أكمل الدين إحسان أوغلو وفاخر أرما أوغلو: العلاقات العربية التركية من منظور تركي ، الجزء الثاني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، اسطنبول ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٨-٢١٠ ؛ الأهرام : بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٣ وبتاريخ ٥ يناير ١٩٥٤ .

(٢٧) أكمل الدين إحسان أوغلو وفاخر أرما أوغلو : المرجع السابق، اسطنبول ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٧ ؛

Barracough, Geoffrey: Survey of International Affairs 55-56 , London ,1960 , p.25.

(28) Suha Boluk Bast : Behind The Turkish Israel Alliance .

(٢٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية : أرشيف الدول ، محفظة اليونان ١ ، ملف بدون ترقيم ، تقرير السفارة المصرية بأثينا بشأن كُتيب عن اليونان ، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٨ .

(٣٠) كان من العوامل التي جعلت حكومة اليونان ترفض حضور مؤتمر لندن للدول البحرية المنتفعة بقناة السويس في أغسطس ١٩٥٦ مصلحة اليونان كقوة بحرية في حرية الملاحة ، حيث أنها أحد كبار مستخدمي القناة وذلك لوجود ٣٠٠ سفينة ترفع علم اليونان وحوالي ١٠٠٠ سفينة ترفع أعلام أخرى ، وعلاوة على ذلك فإن هناك ٢٣١ سفينة كان يجري بناؤها لصالح ملاك يونانيين منها ٧٩ ناقلة بترول ستستخدم بالتالي قناة السويس، فضلا عن اعتماد اليونان كغيرها من الدول الغربية على إمدادات النفط القادمة عبر القناة وهي مهددة أكثر من معظم هذه الدول ، حيث أن شركات النفط العاملة في اليونان أسهمها صغيرة جداً، وكذا قلق الحكومة اليونانية على مصير الجالية اليونانية الكبيرة في مصر والذين يبلغ تعدادهم قرابة ١٥٠ ألف نسمة، وإلى جانب ذلك أن الحكومة اليونانية ساورها بعض الخوف من جمال عبد الناصر ، وأخيراً ربطت حكومة اليونان مسألة قناة السويس بقبرص حيث إنها حين كانت ترغب في التقدم بطلب للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولديها بصيص من الأمل في النجاح لكنها بطبيعة الحال حريصة أن ألا تخسر أصوات العرب

F.O 371/ 119114 ,No.153 , British Embassy In Athena , To Foreign Office , secret , 16th August 1956

(٣١) عبد العزيز سليمان نوار: العلاقات العربية التركية من منظور عربي ، الجزء الأول (د. ن)، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٧١ .

(٣٢) محمد يوفى ، المرجع السابق، ص ٦٢ .

- (٢٣) نفسه ، ص ٨٧ .
- (٢٤) يسرى سلطان : المرجع السابق، ص ٢٠ .
- (٢٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية : أرشيف الدول ، تركيا ، محفظة ١٢٧ ، ملف ٨٠٢/٨١/٣ ، تقرير القنصلية العامة باستانبول بشأن مؤتمر صحفى للسيد عدنان مندريس، بتاريخ ٨ يناير ١٩٥٧ .
- (٢٦) بدوى عبيد واعر علوانى: سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا (١٩٤٥-١٩٦٠) ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٧ ، ص ١٩٠ .
- (٢٧) رفض القبارصة قرار الجمعية العامة فتفجرت أعمال عنف فى قبرص وانتشرت المظاهرات المناهضة للولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وخاصة فى نيقوسيا Nikosia وليماسول Lymasol
- Hal. Kost : Cyprus "1946-1968" Facts on File inc, New York, 1990 , p.18 .
- (٢٨) مجموعة خطب و تصريحات جمال عبد الناصر ، القسم الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ، ص ٢٩١ ؛ جريدة الأهرام بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨٦ ؛ سمية وهبة المناوى : العلاقات المصرية التركية بين عامى ١٩٢٣-١٩٦١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠٢ .
- (٢٩) عقيل محمد عقيل البربار: العلاقات العربية التركية ، الجزء الثانى ، (د ن) ، طرابلس، ١٩٨٢ ، ص ٧٤٤ .
- (٤٠) الأهرام : بتاريخ ٣١ مايو ١٩٥٨ .
- (41) Ismail Soysal : Studies on Turkish Arab Relations , Annual 6, Istanbul 1991 , p 57- 60 .
- (٤٢) استمرت هذه النشرة حتى ١٢ أكتوبر ١٩٥٨ وكانت تنشر باليونانية والفرنسية والانجليزية والعربية (أحمد عثمان : المرجع السابق ، ص ٢١٢) .
- (٤٣) عادل محمد زكى صادق : الوحدة الوطنية فى قبرص ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٤٤-٢٤٥ .
- (٤٤) عقد المؤتمر فى ٢٩ أغسطس واقترحت بريطانيا فيه إنشاء حكم ذاتى فى قبرص لكن اليونان وتركيا رفضتا هذا الاقتراح ، فقد أعرب فطين نظيم زورلو وزير خارجية تركيا عن تخوفه وعدم اطمئنان بلاده إلى أن بريطانيا ستقبل أى مبادئ لتقرير المصير يكون من شأنها أن تقود فى النهاية إلى الاستقلال أو تنتهى بضم الجزيرة إلى اليونان ، وأصر على أن مستقبل الجزيرة مسألة تخص بريطانيا وتركيا فقط، وأن أى تغيير فى الوضع الراهن يحتم العودة إلى معاهدة لوزان ، وأنه إذا تنازلت بريطانيا عن قبرص فيجب أن تعود إلى تركيا، وأن الجزيرة تعتبر امتداداً لشبه جزيرة الأناضول، وأن أى دولة تسيطر عليها تسيطر بدورها على موانئ جنوب تركيا (يسرى سلطان : المرجع السابق، ص ص ٢٥، ٢٦؛

- عادل محمد زكى صادق: المرجع السابق ، ص٢٤٤-٢٤٥ : وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول ، تركيا ، محافظة ١٢٧ ، ملف ٨٠٢/٨١/٣ ، تقرير القنصلية العامة باستانبول بشأن مؤتمر صحفى للسيد عدنان مندريس، بتاريخ ٨ يناير ١٩٥٧ .
- (٤٥) دوروس ألاستوس : حرب العصابات فى قبرص، ترجمة محمد أحمد أمين، دن ، دت ، ص١٤٢ .
- (٤٦) سمية وهبة المناوى : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
- (٤٧) حمدى حافظ : المشكلات العالمية المعاصرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٤٠٥ .
- (٤٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية : أ.س.ج ، محافظة ١٢٣٣ ، ملف ٣٧/١٢٩/١ ج١ ، تقرير السفارة المصرية بتركيا بشأن حوادث الشغب فى اسطنبول وأزمير (سرى) ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥٥ .
- (٤٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية : أ.س.ج ، محافظة ١٤٠٣ ، ملف ٣٨/٢٦/٣٠ ، تقرير السفارة المصرية بواشنطن بشأن بيان الخارجية الأمريكية عن التوتر القائم بين تركيا واليونان (سرى للغاية) ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥ .
- (50) Hal. Kost : Op. Cit. , p.21 .
- (51) ibid , p.p. 33,34 ;
- محمد عبد الفتاح إبراهيم : قبرص لؤلؤة شرق البحر المتوسط ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٣٧ .
- (٥٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أ.س.ج ،محافظة ١٤٠٣ ، ملف ٣٨/٢٦/٣٠ ، تقرير من السفارة المصرية بأنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن قضية قبرص، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٥٦ .
- (53) F.O 371/123880, No : 83 Saving , Telegram EB CLAIR , BY BAG, FROM Cairo to Foreign Office, Sir Humparcy Trevelyan, March 22 , 1956.
- (٥٤) دوروس ألاستوس : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .
- (55) Hal.Kosut. : Op.Cit. , p.42 .
- (٥٦) عدنان حطيط : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .
- (٥٧) دوروس ألاستوس : المرجع السابق ، ص ١٧٧ .
- (٥٨) ديجينيس هو القائد العام وصاحب السلطة المطلقة على إيوكا ، وكان أركان حرب المنطقة وقائدها (دوروس ألاستوس : نفسه ص ص ١٤٧)
- (٥٩) دوروس ألاستوس: المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، ١٨٦ .
- (٦٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية : أ.س.ج ، محافظة ١٥٣ ، ملف ٢٧٣/٧/١ ، مذكرة

- السفارة المصرية بأثينا بشأن زيارة مكاريوس لمصر ، بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٥٨ .
- (٦١) مجموعة خطب و تصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (فبراير ١٩٥٨ - يناير ١٩٦٠) ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، د.ت ، ص ص ١٢٩-١٣١ .
- (٦٢) بدوى واعر علوانى : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .
- (63) George s. Harris : Troubled Alliance: Turkish-American Problems in Historical Perspective: 1954- 1971 (Washington, 1972 , p.67.
- (٦٤) جلال يحيى و محمد نصر مهنا: مشكلة قبرص ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٧٧ ؛ F.R.U.S : vol.10 , 1958-1960 , No. 300 , Telegram From the Embassy in Greece to the Department of State , Athens, December 24,1958 , p.755 .
- (65)Ibid .
- (٦٦) يسرى سلطان : المرجع السابق ، ص ٧٠ .
- (67) Barracough Geoffery and Wall , Rache, Survey of International Affairs (55-56) London, 1960 ,p 31.
- (٦٨) محمد عيسى الشرقاوى : تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية ، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٣ ، ص ١٥٠ .
- (٦٩) الأهرام : بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٦٠
- (٧٠) محمد يوفى ، المرجع السابق، ص ٨٧ .
- (٧١) الأهرام : بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٦١ .
- (٧٢) محمد كمال عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .
- (٧٣) الأهرام : بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٦١ .
- (٧٤) حمدى حافظ : المرجع السابق، ص ٣٩٦ .
- (٧٥) يسرى سلطان : المرجع السابق ، ص ص ٢٠ ، ٢١ .
- (76) YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS 1954 , DEPARTMENT OF PUBLIC INFORMATION ,UNITED NATIONS, New York , 1955, p. p. 94-96 ; دوروس ألاستوس : المرجع السابق ، ص ص ١٤٠-١٤٢ .
- (77) Year Book of The United Nations 1955 , Department of public information , United Nations, New York , 1956, p. p. 77-78.
- (٧٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أ.س.ج. ، محفظة ٢٢٢ ، ملف ١/٢٩/٣٧ ج١ ، تقرير القنصلية العامة لجمهورية مصر بمدينة نيقوسيا بشأن قضية قبرص ، بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٥٥ .
- (٧٩) سمية وهبة المناوى : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
- (٨٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية : أ.س.ج. ، محفظة ٢٢٢ ، ملف ١/٢٩/٣٧ ج١ ، تقرير

- السفارة المصرية بأثينا ، بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٥٥ .
- (٨١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٧ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، (د.ت) ، ص ٢٤٥ .
- (٨٢) أعلنت الحكومة البريطانية في ١٩ ديسمبر ١٩٥٦ دستورا للحكم الذاتي وأيدت تركيا رأيها في هذا المشروع في التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء لوكالة الأناضول فاعتبرته منطقياً ومعقولاً ، وقد نوه الوزير بما جاء في ذلك البيان البريطاني بشأن العمل بالدستور الجديد بعد وقف أعمال الإرهاب ، وأعلن أن الحكومة البريطانية قبلت بذلك وجهة النظر التركية التي تطالب بعدم منح قبرص الحكم الذاتي مادامت أعمال الإرهاب مستمرة .
- وثائق وزارة الخارجية المصرية : أرشيف الدول ، تركيا ، محفظة ١٢٨ ، ملف ٧٠٣/٨١/٢ ج١ ، تقرير سفارة جمهورية مصر بأنقرة بشأن خطاب لوزير الخارجية التركي ، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٦؛ محمد عبد الفتاح إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٣٨ ؛
- YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS ,1956 , DEPARTMENT OF PUBLIC INFORMATION , UNITED NATIONS, NEW YORK ,1957 , p. p. 121 -123
- (٨٣) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٧ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، د.ت ، ص ٣٠٢ .
- (84)YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS ,1956 , DEPARTMENT OF PUBLIC INFORMATION , UNITED NATIONS, NEW YORK ,1957 , p. 123-125 .
- (٨٥) حمدى حافظ : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .
- (٨٦) يسرى سلطان : المرجع السابق ، ص ٦٩ .
- Yearbook of the United Nations 1956 , New York , p 123 -125 . .
- (87)F.R.US:1955-1957,Vol.24, i. 11 , No.223 ,Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 13, 1957 ,SUBJECT: Cyprus and the UNGA , p.p. 453-455 .
- (٨٨) دوروس ألاستوس : المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (٨٩) محمد يوفى : قبرص فلسطين أخرى صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة ، دار العروة الوثقى ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٧٠ .
- (90)Official Records of General Assembly (Twelfth Session.17 Sep. -14 Dec.) , U.N. , N.Y. , 1957 .
- (91)The US Department of stat , John Goodyear Counselor of political affairs to Department of stat , Embassy Ankara , Secret , No 2203, August. 5 , 1957, op. cit.

- (92) The US Department of stat , Department of stat to Embassy Ankara , Cairo, Secret , No 439 , august. 13, 1957 , op. cit .
- (93) American Foreign Policy Current Document 1957 , The United States Position on the Cyprus Question :Statement Made by the US , Representative in the UN General Assembly , Dec. 10 , 1957 , p.p. 66-67 .
- (94) YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS ,1957 , DEPARTMENT OF PUBLIC INFORMATION , UNITED NATIONS, NEW YORK ,1958, p. 74-75.
- (95) United Nation , The Annual Report of the Secretary General on the Work of the Organization from 16.Jun 1957 -15 Jun 1958 , G.A.O.R , Twelfth Session , New York, 1957 , p.58 .
- (٩٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية : أ.س.ج ، محفظة ١٢٥ ، ملف ٧١١ /٢ /٨١ / ج١ ، تقرير السفارة المصرية بأثينا بشأن بيان وزارة الخارجية اليونانية فى البرلمان عن السياسة الخارجية ، بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٨ .
- Stanley Mayes , Cyprus and Makarios, London , un date, p.138 ; YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS ,1957 , DEPARTMENT OF PUBLIC INFORMATION , UNITED NATIONS, NEW YORK ,1958 , p. 75 .
- (97) Oliver Richmond : The Work of the UN in Cyprus Promoting Peace and Development , London , Palgrave Press ,2001 , p.4 .
- (٩٨) المختصر التركى لمنظمة الدفاع التركية Mtidafaa Teskilati .
- (٩٩) أحمد عثمان : المرجع السابق ، ص ص ٢١٨ - ٢١٩ .
- (100) The Middle East Journal , Autumn , 1958 , Vo.12 , No.4 . The Middle East Institute , Washington D.c , p.419 .
- (101) YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS ,1958 , DEPARTMENT OF PUBLIC INFORMATION , UNITED NATIONS, NEW YORK ,1959 , p.p. 71-76 .
- (102) YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS ,1958 , DEPARTMENT OF PUBLIC INFORMATION , UNITED NATIONS, NEW YORK ,1959 , p. 72
- (103) ibid, p. 74 .
- (104) Ibid, p. 75.
- (١٠٥) الأهرام : بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٨ ؛
- ibid, p.75.